



كو٧ مار٧ عب٧راق
داد كا٧ باآ٧٧ ئ٧٧ت٧حادي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٠/اتحادية/٢٠٢١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٥ /٤ /٢٠٢١ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وأيوب عباس صالح وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الآتي :

الطلب:

طلب قاضي محكمة تحقيق الموصل الايسر من المحكمة الاتحادية العليا بموجب الكتاب المرقم (٢٠٢١/٧٦٢٦) في ١/٤/٢٠٢١ تعيين المحكمة المختصة بنظر القضية التحقيقية الخاصة بالمتهمين ايمن مازن محمد وجماعته وفق احكام المادة (٥) من قانون عمليات زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ المعدل الخاصة (بقيام المتهم ايمن مازن محمد ابراهيم وبالاتفاق مع مجموعة من المتهمين ببيع كليته ومحاولته بيع كلي زوجته المشتكية شهد ياسر حازم في مدينة اربيل) وذلك استناداً للمادة (٩٣/ثامناً/أ) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ .
وضع الطلب موضع التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وتوصلت الى القرار الآتي:

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد إنه بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٢٠ قرر قاضي محكمة تحقيق الموصل الايسر وبناءً على المطالعة المقدمة من شعبة الاتجار بالبشر والاعضاء البشرية احالة الدعوى الى محكمة تحقيق أربيل لإكمال التحقيق فيها حسب الاختصاص المكاني استناداً لأحكام المادة (٥٣) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وبتاريخ ١١/١/٢٠٢١ قرر قاضي محكمة تحقيق اربيل



إعادة الاوراق التحقيقية الى محكمة تحقيق الموصل الايسر لإكمال التحقيق فيها كون ان القضية سجلت بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٩ لدى محكمة تحقيق الموصل وان الاخيرة قطعت شوطاً كبيراً فيها وبتاريخ ٢٤/٣/٢٠٢١ قرر قاضي محكمة تحقيق الموصل الايسر عرض الموضوع على المحكمة الاتحادية العليا لتحديد المحكمة المختصة مكانياً استناداً لإحكام المادة (٩٣ / ثامناً / أ) من الدستور باعتبار ان إعادة محكمة تحقيق أربيل الاوراق التحقيقية يعتبر بمثابة رفض الاحالة. ولدى التدقيق وجد انه بتاريخ ٢٧ / ٦ / ٢٠١٩ حضرت المشتكية (نجلة جليل يكر) الى مركز شرطة آشور ودونت اقوالها وطلبت الشكوى ضد المشكو منه (أيمن مازن محمد) زوج ابنتها (شهد ياسر حازم) وذلك لقيامه بأخذ ابنتها المذكورة الى محافظة أربيل واجراء الفحوصات الطبية لها لغرض بيع الكلى الخاصة بها وأنها قامت بسحب المستمسكات الخاصة بأبنتها لمنع ذلك وبذات التاريخ حضرت امام قاضي محكمة تحقيق الموصل الايسر ودونت اقوالها من قبل القاضي المختص وكررت ذات اقوالها وأضاف ان المتهم (أيمن مازن محمد) قام قبل ثلاثة اشهر ببيع كليته . وبتاريخ ١٤/٩/٢٠١٩ حضرت المشتكية شهد ياسر حازم ودونت اقوالها وطلبت الشكوى ضد المتهم أيمن مازن محمد وباقي المتهمين وبذات التاريخ تم القبض على المتهم المذكور وبتاريخ ١٦/٩/٢٠١٩ تم القبض على المتهم الاخر مازن محمد ابراهيم وتم توقيفهما وفق المادة (١٧) من قانون عمليات زرع الاعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ المعدل وبتاريخ ٨/١٠/٢٠١٩ تم أخلاء سبيلهما بكفالة مالية لذا وحيث ان الجريمة ووفقاً للوصف الوارد في القرار التمييزي الصادر من محكمة جنايات نينوى/ الهيئة الثانية بالعدد ٣١٦ / ت ٢ / ٢٠٢٠ في ٩/٨/٢٠٢٠ والمتضمن (اعتبار هذه الدعوى تخص المشتكية (شهد ياسر حاتم) والمتهمين ايمن مازن محمد ومازن محمد ابراهيم عن جريمة الاتفاق على بيع كلية المشتكية اعلاه وفق المادة (٥٦) من قانون العقوبات كون ان الجريمة لم تتم انما حصل الاتفاق على ذلك) وقعت في مدينة الموصل وان الاختصاص المكاني وفقاً لما تضمنته المادة (٥٣ / أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل يحدد(بالمكان



الذي وقعت فيه الجريمة كلها أو جزءاً منها أو أي فعل متم لها أو أية نتيجة ترتبت عليها وكذلك يحدد بالمكان الذي وجد المجني عليه فيه). هذا من جانب ومن جانب آخر فإن محكمة تحقيق الموصل قطعت شوطاً في التحقيق وان التحقيق في مراحلته الاخيرة عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا اعتبار محكمة تحقيق الموصل/ الأيسر هي المحكمة المختصة بالتحقيق مكانياً في القضية موضوع البحث وأشعار قاضي محكمة تحقيق أربيل بذلك وبوجوب رفض الاحالة اذا تراءى له انه غير مختص وعرض الموضوع على هذه المحكمة لتحديد المحكمة المختصة مكانياً. وصدر القرار بالاتفاق باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً لأحكام المادتين (٩٣/ ثامناً/ أ) و(٩٤) من الدستور والمادتين (٤/ ثامناً/ أ) و(٥/ ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل في ٢٥/٤/٢٠٢١ .

الرئيس
جاسم محمد عيود

عضو
سمير عباس محمد

عضو
غالب عامر شنين

عضو
حيدر جابر عبد

عضو
حيدر علي نوري

عضو
خلف احمد رجب

عضو
ايوب عباس صالح

عضو
عبد الرحمن سليمان علي

عضو
ديار محمد علي